الأنباء
الثلاثاء 22 ابريل 2014

الزلزلة يشدد على أهمية تضمين الخطة السنوية توصيات سمو الأمير واللجنة الاستشارية وصندوق النقد الدولي لإصلاح الاختلالات الاقتصادية

د.يوسف الزلزلة

أكد رئيس لجنة الرد على برنامج عمل الحكومة النائب د.يوسف الزلزلة على ضرورة ان تأخذ خطة السنة 2015/2014 في الاعتبار ما يلي: توجهات صاحب السمو الأمير، حفظه الله، في النطق السامي في بداية التشريع الرابع عشر بأهمية إصلاح الاختلالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية المتراكمة والتي تعاني منها البلاد، حيث ان خطة السنة 2015/2014 تمثل السنة الثانية من برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الرابع عشر 2014/2013 ـ 2017/2016 ولذلك يجب ان تراعي الخطة الأهداف والبرامج والسياسات الواردة فيه، إضافة الى توصيات اللجنة الاستشارية لبحث مسيرة الإصلاح المالي والاقتصادي في يناير 2012 بتكليف من صاحب السمو الأمير، حفظه الله، وتوصيات ديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية، والتي تؤكد أهمية علاج الاختلالات الهيكلية في الميزانية العامة للدولة بين الايرادات النفطية وغير النفطية، وبين المصروفات الرأسمالية والجارية، وتوصيات صندوق النقد الدولي لعلاج الاختلالات الهيكلية في الموازنة العامة للدولة وتفعيل التخطيط المالي.

وأضاف: نؤكد على ملاحظات وتوصيات مجلس الأمة الواردة في تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية رقم 13 في يناير 2010 بشأن خطة السنة الأولى 2011/2010 وأيضا ملاحظات التقرير رقم 2 بتاريخ 26 مارس 2012 بشأن خطة السنة 2013/2012 ومن أهمها: يجب ان تعتمد خطة السنة 2015/2014 على المراجعة الموضوعية لأداء الخطط السنوية السابقة والتعرف على مكامن الخلل وأوجه القصور فيها والتي أدت الى تدني نسب الانجاز، حيث أكدت وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح ان متوسط نسب الإنجاز التراكمية لمشروعات خطة التنمية من عام 2010 وحتى 30 سبتمبر 2013 قد بلغ 58٪ الا ان هذه الخطة جاءت عبارة عن نسخ وتكرار لما سبقها من خطط، فلم تقدم تغييرا ملموسا في النهج أو الفكر أو المضمون.

وبالرغم من ان الهدف الرئيسي للخطة الإنمائية المتوسطة الأجل هو زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وإعطاؤه دورا أكبر في عملية التنمية إلا ان معظم المؤشرات الواردة في الخطة تشير الى تواضع معدلات التنفيذ لهذا القطاع المهم وزيادة هيمنة القطاع العام على أنشطة الاقتصاد، ولم تتمكن خطة عام 2015/2014 من وضع منظومة متكاملة من السياسات الملائمة من منهج التخطيط التأشيري الذي تبنته الحكومة في خطتها الإنمائية، والذي يكون فيه للدولة دور محدود في النشاط الاقتصادي تعالج الاختلالات والمعوقات دون ان تتدخل وبشكل مباشر في آلية السوق والحرية الفردية، وبحيث تسهم في تهيئة البيئة والمناخ لانطلاق القطاع الخاص وتحفيزه لتحقيق الرؤية المستقبلية وطموحاتها التنموية.

واعتمدت خطة 2015/2014 على الأرقام التقديرية للخطة السنوية 2014/2013 كعام للمقارنة وهي تعتبر أرقاما ليست فعلية، وبالتالي فإن أسلوب القياس وبناء التقديرات يعطي مؤشرات غير واقعية، وهذا ما ينطبق على جميع بنود الخطة، حيث لم تشر خطة 2015/2014 الى اعتماد المقارنة على نتائج متابعة التنفيذ الفعلي حتى 2013/12/30 ثم يتم تقدير التنفيذ للربع الرابع من خطة السنة 2015/2014.

وزاد من الناحية الفنية فإنه يجب ان تترجم الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2015/2014 الأهداف والبرامج والسياسات والمشروعات الواردة في الخطة السنوية لذلك العام، وتعتبر الميزانية العامة للدولة للسنة 2015/2014 مكونا رئيسيا والمقابل المالي والتمويلي للجانب الحكومي للخطة السنوية 2015/2014 وذلك في مختلف الوزارات والإدارات الحكومية والميزانيات الملحقة بها والميزانيات المستقلة، كما انها موجهة للقطاع العام بمؤسساته وشركاته، كما ان اعداد الميزانية العامة للدولة للسنة 2015/2014 بشقيها الجاري للباب الأول والثاني والخامس والاستثماري في الباب الرابع والثالث وتنفيذها بأعلى مستوى من الترشيد والكفاية لا يتوافر إلا اذا كانت وثيقة الصلة بخطة طويلة الأجل وخطة متوسطة الأجل توضح أهداف تصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الكويتي، وتوازن بين المتطلبات المالية والبشرية وبين المتاح من الموارد، إلا ان العكس هو ما حدث، حيث ان التوافق بين تقديرات الخطة السنوية والميزانية لعام 2015/2014 قد تبنى اعتماد الخطة لتقديرات الميزانية، ومع استمرار منهجية العمل، في إعداد الخطة والميزانيات بهذه الطريقة وليس بناء على التخطيط المالي السليم، لا يساعد على تصحيح الاختلالات الهيكلية في الميزانية العامة للدولة وعلى أرض الواقع، بل يؤدي الى زيادة تلك الاختلالات وتعميقها مع الوقت.

وأوضح ان تقارير ديوان المحاسبة للحسابات الختامية للميزانية العامة للدولة في السنوات الأخيرة تشير الى ما يلي: ان الموازنة العامة للدولة حققت فائضا في سنوات الخطة الإنمائية السابقة، حيث بلغ 12,7 مليار دينار في الحساب الختامي للسنة المالية 2013/2012 بينما تظهر تقديرات الخطة عجزا دائما، وان أسعار النفط المحققة للسنوات السابقة أعلى من الأسعار المقدرة في الخطة، وان الانفاق الرأسمالي المنفذ لا يتجاوز 58٪ من المخطط.

كما تشير أحدث تقارير صندوق النقد الدولي في ابريل 2014 الى ان معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي للكويت لعام 2014 يقدر بحوالي 2,6٪ ولعام 2015 بنحو 3٪ بينما تقدر خطة عام 2015/2014 معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 8,4٪ فلماذا ذلك الاختلاف الواضح في التقديرات وما هو مبررها؟ وانه وعلى الرغم من أهمية الشركات المساهمة باعتبارها أحد المتغيرات المهمة في استراتيجية التنمية، حيث انها تساهم في النقل التدريجي لأعباء التنمية الى القطاع الخاص، كما تساهم في توسيع قاعدة الملكية من خلال تمليك المواطنين جزءا من أسهم هذه الشركات، إلا ان الخطط السنوية السابقة فشلت في إنجازها وتنفيذها، وما يتم هو ترحيل لهذه الشركات من خطة الى أخرى دون إيجاد حلول ومعالجات لها.

وقال تأتي قضية الرعاية السكنية في صدارة أولويات مجلس الأمة، وبرنامج عمل الحكومة والمواطنين. إلا ان الأهداف الكمية لخطة عام 2015/2014 لم توضح ما هو نصيب هذه الخطة في عدد الوحدات السكنية التي توفرها كل من المؤسسة العامة للرعاية السكنية، شركة المساكن منخفضة التكاليف، وعدد الوحدات السكنية في المدن الجديدة، وعدد الطلبات المتوقعة للقروض السكنية التي يوفرها بنك التسليف والادخار مساهمة القطاع الخاص في الاسكان، وتؤكد دراسات صندوق النقد الدولي لدول الخليج العربي على ضرورة اصلاح سوق العمل وتعزيز التوظيف ورفع الانتاجية للقوى العاملة الوطنية، إلا ان الخطة مازالت تحتاج الى مزيد من الجهود في تخطيط القوى العاملة حيث يلاحظ انه على الرغم من ان الخطة الإنمائية (2011/2010 ـ 2014/2013) قد استهدفت زيادة نسب العمالة الوطنية في القطاع الخاص من اجمالي العمالة في القطاع الخاص من 4,8٪ الى 8٪ في نهاية الخطة الإنمائية، إلا ان خطة عام 2015/2014 قد استهدفت ان تبلغ هذه النسبة 7,2٪ فقط، وهو ما يعتبر هدفا متواضعا بالنسبة لما جاء في الخطة الإنمائية السابقة، وتفيد تقارير متابعة الخطة الإنمائية المتوسطة الأجل الى ان المشكلات الإدارية والمؤسسية مسؤولة عن أكثر من نصف مشكلات تنفيذ خطة التنمية، وبالرغم من خطورة هذه الأرقام ومعرفة الحكومة لها إلا اننا لم نجد في الخطة أي معالجة لها، خاصة ما يتعلق بالدورة المستندية، ونؤكد على أهمية إحالة الحكومة تقرير متابعة وتقييم أداء نصف سنوي للخطة الى مجلس الأمة بعد اعتماده من مجلس الوزراء يوضح ما تم إنجازه والمعوقات التي حالت دون تحقيق أهداف الخطة ومقترحات علاجها، وذلك خلال اسبوعين من انتهاء المدة التي أعد عنها التقرير.

وأضاف يلاحظ ضعف دراسات الجدوى لمشروعات الخطة ويؤكد ذلك كثرة الأوامر التغييرية وزيادة التكلفة الكلية للمشروعات، وتدني معدلات التنفيذ كما وضحته تقارير المتابعة الدورية للخطة السنوية وتقارير الحسابات الختامية للميزانية العامة للدولة، ونؤكد على أهمية توفير الكوادر المتخصصة والتدريب على دراسات الجدوى الفنية والمالية والاقتصادية للمشاريع لأهميتها لخطة التنمية.

ونؤكد أهمية اسراع الحكومة في إحالة مشروعات القوانين أوالمتطلبات التشريعية اللازمة للخطة تنفيذا لأحكام المادة الخامسة من القانون رقم 9 لسنة 2010 بإصدار الخطة الإنمائية للسنوات (2011/2010 ـ 2014/2013) وأيضا قانون خطة السنة الأولى 2011/2010 والثانية 2012/2011 والإسراع في مراجعة وتعديل القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي لزيادة دور القطاع الخاص في ظل ثوابت السياسة الاقتصادية والاجتماعية الوطنية.

وعلى الرغم من كثرة الملاحظات لتقديرات الأهداف الكمية لبعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، فإننا نرى أهمية صدور هذه الخطة لأنها تعتبر أداة مهمة لمجلس الأمة لتقييم الأداء الحكومي بناء على أسس موضوعية، وكذلك تعطي دفعة قوية لنشر هذا الفكر الجديد، وتعميم ثقافة التخطيط التأشيري.

أكد أنها سبب رئيسي في انتشار الجريمة وتدمير ثروة البلاد البشرية

العازمي: زيادة نسب البطالة في الكويت مفزعة وتهدد استقرار المجتمع

حمدان العازمي

أكد النائب حمدان العازمي أن قضية البطالة تعد إحدى القنابل الموقوتة في المجتمع الكويتي، مشيرا إلى أن معدل البطالة في الكويت زاد على نسبة 6,9٪ من المواطنين، من بينهم 5٪ من الشباب، والبقية ممن فقدوا وظائفهم أو استقالوا، مشددا على أن استمرار خلق عاطلين عن العمل من فئة الشباب له نتائج كارثية وسيجر خلفه أعمالا سياسية وجنائية وغيرها ما يؤثر على استقرار المجتمع وسلامته.

وأوضح العازمي في تصريح صحافي، أن الحكومة غير جادة في حل مشكلة البطالة بين الشباب والتي تزداد سنويا بشكل مخيف وليست لديها إرادة حقيقية لمعالجة القضية، مشيرا إلى أن القضية تتناسب طرديا مع زيادة أعداد السكان التي تتراوح ما بين 2٪ و3٪ سنويا، وغياب المشروعات التنموية الحقيقية التي يمكن أن تساهم في خلق فرص وظيفية للخريجين الذين تجاوز عددهم الـ 120 ألف خريج وخريجة سنويا ويحتاجون إلى فرص عمل عاجلة، بالإضافة إلى الإهمال الشديد في تطوير النظام التعليمي لتتناسب مخرجاته مع احتياجات سوق العمل، مؤكدا أن الطلبة اصبحوا يحصلون على الشهادات الجامعية من أجل تعليقها في البيت وفقط.

وأشار العازمي إلى أن القوة البشرية هي الطاقة الأساسية للازدهار في جميع دول العالم، وأن الواجب هو تنمية هذه القوة البشرية من خلال استغلال طاقات الشباب وليس تدميرها، مشيرا إلى ان برنامج إعادة الهيكلة غير مجد ولم يقدم حلولا تذكر لحل مشاكل الشباب، وأنه لابد من إعادة هيكلة برنامج إعادة الهيكلة ليقوم بدور حقيقي في مساعدة الشباب العاطل عن العمل.

وأكد أن ارتفاع سن التقاعد، يعتبر من أسباب زيادة نسبة المتعطلين عن العمل، اذ تسبب ارتفاع سن التقاعد في بطء الدورة الوظيفية، مطالبا بتصعيد القيادات الشابة، مع وضع سياسات محددة لتأهيل القيادات ذات الكفاءة لتولي القيادة في الوزارات والمؤسسات، مشددا على ضرورة عدم التعامل مع هذا الجانب وفق مبدأ المحاصصة والمحسوبية لأن هذا ما أدى لتدمير الإدارة الحكومية.

ولفت العازمي إلى أن مجرد تكديس الوزارات بالموظفين ليس حلا ناجحا للمشكلة، لأن ذلك أدى الى بطالة مقنعة في الوزارات، مبينا أن ما يجب عمله هو ان نشجع المنتسبين للمعاهد وخريجي المدارس دون الثانوية العامة بتوفير فرص اكمال التعليم لهم وتأهيلهم لتولي وظائف تتفق مع تخصصاتهم.

وطالب العازمي الحكومة بوضع خطة متكاملة وبرنامج زمني لحل قضية البطالة ومعالجة تسرب العاملين بالقطاع الخاص، من خلال معالجة القصور في السياسة التعليمية، وتفعيل قانون التأمين ضد البطالة، بالإضافة إلى إعادة النظر في خطة التنمية لضمان الربط بين المشروعات العملاقة بقضية التوظيف.

عدد الخريجين تجاوز الـ 120 ألفاً والحكومة غير جادة في توفير وظائف لهم

مسودة المشروع الحكومي لتعديل قانون الخدمة المدنية الخاص بالبديل الإستراتيجي لزيادة الرواتب ومكافأة نهاية الخدمة

سلطان العبدان

حصلت الانباء على مسودة المشروع الحكومي لتعديل قانون الخدمة المدنية الخاص بالبديل الاستراتيجي لزيادة الرواتب ومكافأة نهاية الخدمة والتي تسلمتها لجنة الموارد البشرية البرلمانية أمس.

وجاء مشروع القانون المبدئي للبديل الاستراتيجي كالتالي:

فيما يتعلق بمشروع قانون للبديل الاستراتيجي فهو يعتبر مشروعا غير نهائي، وفي المراحل الأولى لصياغته ويمثل الفكرة الأولية للتعديلات على قانون الخدمة المدنية.

من زاوية أخرى، فإن هذه الصياغة الأولية لم تعرض على مجلس الخدمة المدنية أو مجلس الوزراء ومن ثم فهو مشروع غير نهائي، ولم يستوف إجراءات إصداره.

وفضلا عما تقدم فإن رؤية شمول الدراسة للكوادر الخاصة بحيث يكون تطبيق البديل عليها وجوبي لم تستكمل وسوف تؤثر أيضا في الشكل النهائي الذي سيظهر عليه القانون.

مراحل العمل

ينقسم العمل إلى 8 مراحل أساسية كما تم ذكرها بالبند الخاص بالخدمات الاستشارية.

الخطوات التنفيذية

تحديد الفئات والشرائح المجتمعية المباشرة وغير المباشرة المستفيدة من المشروع.

يتم من خلالها: حصر فئات المجتمع موضوع الدراسة المتأثرة من مشروع البديل الاستراتيجي، حيث انه قد تم تحديد الفئات التالية: الفئات، المعينون الجدد (خريجو الجامعات والمعاهد)، الموظفون الحاليون، القياديون ومتخذو القرار والسياسيون والنقابات.

المرحلة الثانية: تصميم الاستبيانات بناء على أسس علمية في مجال البحث.

يتم من خلالها: تحديد عوامل الدراسة وأبعادها من خلال حصر الأسئلة المتمثلة في كل استبيان بناء على أسس علمية وتقييمها من قبل خبراء في المجال.

الإطار العام لنطاق الأعمال

بهدف تحقيق الهدف الاستراتيجي من المشروع لابد من تحقيق حملة إعلامية ناجحة تقوم بتوصيل الرسالة والهدف الاستراتيجي للمستفيدين من مشروع البديل الاستراتيجي، ويتحقق ذلك من خلال الوقوف على معرفة ودراسة العوامل المؤثرة في المستفيدين بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث سيقوم المكتب الاستشاري بتجميع آراء العينات ودراستها إحصائيا بشكل علمي وأكاديمي من عملية إعداد الاستبيانات لكل فئة مرورا بحجم العينة المطلوبة ومن ثم تجميع وتحليل البيانات انتهاء بالوصول للنتائج والعوامل المؤثرة التي ستستخدم في الرسالة الإعلامية.

آلية العمل الإحصائية

● تحديد الفئات والشرائح المجتمعية المباشرة وغير المباشرة المستفيدة من المشروع.
● تصميم الاستبيانات بناء على أسس علمية في مجال البحث.
● تحديد حجم العينة لكل مجتمع بالبحث.
● تجميع البيانات الأولية (Pilot Study) وتحليلها لاختبار الجودة والاعتمادية (Reliability Test).
● تجميع كامل للعينة وتحديد مؤشرات الجودة للتجميع.
● تحليل البيانات باحدى الوسائل العلمية والإحصائية وتحديدا وسيلة الارتباطات التنبئية (Regression Analysis).
● التوصل إلى النتائج النهائية ومخرجات التحليل.
● نقل التصور إلى الجهة المختصة بتصميم وتنفيذ الحملة الإعلانية.

المرحلة الرابعة: تجميع البيانات الأولية وتحليلها لاختبار الجودة والاعتمادية (Pilot Study).

يتم من خلالها: تجميع جزء من العينة المطلوبة والقيام بعمل تحليل مبدئي للبيانات للتحقق من جودة الاستبيان وجودة البيانات المجمعة والوقوف عند أي مخاطر تتم معالجتها للمرحلة اللاحقة.

المرحلة الخامسة: تجميع كامل للعينة وتحديد مؤشرات الجودة للتجميع.

يتم من خلالها: تشكيل فريق عمل متكامل وتدريبه والإشراف على العمل ميدانيا لتجميع كامل العينة.

المرحلة السادسة: تحليل البيانات باحدى الوسائل العلمية والإحصائية.

يتم من خلالها: تحديد الأساليب الإحصائية التي سيتم استخدامها للوصول إلى النتائج بأسلوب علمي يتناسب مع الأهداف من البحث حيث سيتم استخدام الجداول التكرارية والنسب، تحليل الاعتمادية، تحليل العلاقات بين العوامل Crosstabulation، تحليل الانحدار Regression Analysis.

المرحلة السابعة: التوصل إلى النتائج النهائية ومخرجات التحليل.

يتم من خلالها: استخدام نتائج التحليل الإحصائي لمعرفة العوامل المؤثرة على الفئة المستهدفة وكتابة التقرير النهائي.

المرحلة الثامنة: نقل التصور إلى الجهة المختصة بتصميم وتنفيذ الحملة الإعلانية.

يتم من خلالها: الاجتماع مع الجهة المسؤولة ونقل الصورة لكي يتم استخدامها في الحملة الإعلانية.

المجموعة الوظيفية	كادر عام	كادر خاص	المجموع
وزارة المواصلات	8098	0	8,98
وزارة الكهرباء والماء	14334	0	14334
وزارة النفط	577	0	577
وزارة الخارجية	806	524	1330
وزارة التعليم العالي	644	175	819
وزارة الداخلية	16401	828	17229
وزارة الاشغال العامة	10704	1	10704
الامانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية	789	0	789
وزارة التربية	67542	0	67542
وزارة الاعلام	6273	1	6274
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	12440	6	12446
وزارة الصحة	18175	3539	21714
وزارة التجارة والصناعة	2778	0	2778
وزارة المالية	3035	0	3035
وزارة الدفاع	3431	17	3448
وزارة العدل	5158	845	6033
وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية	7666	0	7666
ديوان الخدمة المدنية			
الادارة العامة للطيران المدني	2304	0	2304
ادارة الفتوى والتشريع	286	405	691
الديوان الاميري	1079	20	1099
مجلس الوزراء	1948	34	1982
ديوان المحاسبة	9	727	736
الادارة العامة للجمارك	3355	0	3355
الامانة العامة للاوقاف	292	0	292
مجلس الأمة	0	463	463
بلدية الكويت	5619	212	5831
الادارة العامة للاطفاء	511	3747	4258
الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية	1523	0	1523
الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب	1595	2507	4102
الهيئة العامة للشباب والرياضة	545	1	546
الهيئة العامة لشؤون القصر	662	0	662
الهيئة العامة للمعلومات المدنية	–	842	842
جامعة الكويت	2572	1289	3861
الهيئة العامة للاستثمار	–	356	356
الهيئة العامة لتقدير التعويضات	–	70	70
الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة	122	0	122
الهيئة العامة للبيئة	115	322	437